

المشاركة المجتمعية في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

موجز تعليمي من مركز فاينشتاين الدولي

حسن العطار ساتي و هيلن يانق و عزيزة محمد

هذا هو الموجز التعليمي الثالث ضمن سلسلة الموجزات التعليمية لمشروع «تعاقد (٢): الانتقال إلى التنمية»، وهو شراكة تقودها خدمات الإغاثة الكاثوليكية و تمويلها المعونة البريطانية (UK AID). و يضم المشروع الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية (CAFOD) ، ومنظمة العون الكنسي النرويجي (NCA) و اوكسفام أمريكا (Oxfam America) ومنظمة الرؤية العالمية (World Vision) ومركز فاينشتاين الدولي التابع لكلية فريدمان لعلوم وسياسات التغذية بجامعة تافتس. و تهدف سلسلة الموجزات التعليمية هذه إلى تعزيز الوعي والفهم حول استخدام الموارد الطبيعية وإدارتها في الواقع الدارفوري و ذلك بغرض دعم برنامج تعاقد (٢)، و بصورة أوسع، البرامج والسياسات التي تسعى بفعالية لبناء سبل كسب عيش صامدة.

استعرض الموجز الأول النظم الزراعية و الرعوية، مسلطاً الضوء على أنظمتها المتجددة و المتداخلة لحيازة الأراضي. لقد ساهمت الضغوط المتزايدة على الموارد الطبيعيه في توتر العلاقات، وقادت، في بعض الأحيان، الى الاستقطاب الاجتماعي و النزاع. يواصل الموجز الثاني في ذات الفكرة مستعرضاً التحولات في الاستراتيجيات المتخصصة في سبل كسب العيش الزراعية و الرعوية في الوقت الذي تبرز فيه استراتيجيات جديدة. و يجب ان تعكس البرامج و السياسات هذه الحقيقه و تدعمها.

يناقش هذا الموجز الثالث مسألة المشاركة المجتمعية في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه، و الحوافز الإجتماعية و الإقتصادية التي تعزز من تلك المشاركة. و يستقصي الموجز الفرص التي يتيحها الواقع و القوانين، و كذلك التحديات التي تواجه الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه، و يوضح تصورات المجتمعات حول فعالية برامج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه. و تشدد جميع التقارير الموجزة على حقيقة ان التحديات و المشاكل تجابه بفعالية عندما يفهم جميع الفاعلين الواقع المحلي فهماً جيداً.

مقدمه

تعتبر البيئه الطبيعيه جزءاً لا يتجزأ من حياة الناس و سبل كسب عيشهم في إقليم دارفور، سواء كان ذلك في شكل مواد للبناء أو كوقود للطبخ، أو في توفير المياه للإستخدام المنزلي أو كموارد أساسية للزراعة و الرعي. كما يعتمد الإنتاج الزراعي و الرعوي و الأعمال المتنوعه المرتبطه بهما، مثل تقديم الخدمات و الأسواق و التجارة، إعتياداً كبيراً على الموارد الطبيعيه. و تعب الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه دور الوسيط بين مختلف مستخدمي الموارد الطبيعيه و علاقاتهم و استخداماتهم المتنوعه و استخداماتهم للموارد الطبيعيه التي عادة ما تتخذ طابع التكامل. و تؤثر الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه على النظام الاجتماعي الايكولوجي و على استدامة الموارد الطبيعيه، و على صمود سبل كسب العيش و على الإدارة المشتركة للموارد الطبيعيه و على التخفيف من التنافس و النزاعات حولها.

إن هذا الموجز يستكشف الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه من منظور مجتمعي و يهدف الى فهم حوافز مستخدمي الموارد الطبيعيه الموجودين في مناطق مشروع تعاضد (٢) للمشاركة في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه. و نهدف من خلال ذلك الى فهم العوامل التي تشكل تلك الحوافز و الكيفية التي تنظر من خلالها المجتمعات الى الطريق نحو تحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه. علاوة على ذلك، نلقي الضوء على العلاقة بين تغيير سبل كسب العيش و تدخلات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه.

ملخص منهجية الدراسة: تضمنت المنهجية زيارات ميدانية لحوضي موارد طبيعية في ولاية شمال دارفور في فبراير ٢٠٢١ و هما حوضي وادي جلدما و وادي ابوحمره. كما استغرقت الزيارات الميدانية لفريق مشروع تعاضد لجامعة تافتس أربعة أيام في كل حوض. **نقاط قصور الدراسة:** تم تنفيذ العمل الميداني في ولاية واحدة (شمال دارفور) لأن الأحداث الأمنية قادت الى الغاء العمل الميداني في ولاية أخرى. أدت اللوائح المتعلقة بكوفيد ١٩ الى عدم قدرة المستشار الدولي على السفر الى شمال دارفور و قيدت من العمل الميداني (لم تعقد مجموعات نقاش و اكتفى الفريق بإجراء المقابلات الفردية بتباعد اجتماعي).

و باختصار، يبدأ الموجز بمراجعة الدروس المهمة لماضي السياسات و المشاريع المرتبطة بحوكمة الموارد الطبيعيه و إدارتها. و بناء على هذه الدروس، قام شركاء تعاضد بتطوير منهجية متكاملة لدعم الزراعة و الرعي و الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه تقوم على استهداف المجتمعات في إطار الحوض الواحد متضمنةً في ذلك البحوث العمالية. بعد ذلك، يدلف الموجز الى وصف المنظور المجتمعي حول الحافز الإقتصادي و حافز بناء السلام للمشاركة المجتمعية في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه. كما تغطي نتائج الدراسة المنظور المجتمعي لكيفية تحقيق منهجية فعالة للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه و المجموعات التي يجب استصحابها بغرض تحقيق التكامل في إدارة الموارد الطبيعيه. و يقدم باب المناقشه مراجعه لثلاث نقاط أساسية، وهي:

- الأهمية القصوى لكل من المكاسب الإقتصادية لسبل كسب العيش و استعادة العلاقات بين مختلف مستخدمي الموارد الطبيعيه في تحفيز المشاركة في تدخلات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه.
- أهمية التكامل و المشاركة الواسعه من كافة مستخدمي الموارد فيما يتعلق باستعادة العلاقات فيما بينهم داخل أحواض الموارد الطبيعيه، وكيف يمكن تعزيز ذلك، و من هم الذين يتوجب استصحابهم من أجل تحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه.
- المسائل المتعلقة بالحوكمة و التي لا تزال تقوض الوصول بصورة عادلة للموارد الطبيعيه، و رؤية المنتجين المحليين (مستخدمي الموارد الطبيعيه) حول كيفية تعزيز كفاءة منهجية مشروع تعاضد في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه.

التاريخ مهم: النقلات النوعية و تركة التدخلات الخارجية

لقد انبنى مشروع تعاضد (٢) على إرث ضخم من المعارف حول حوكمة الموارد الطبيعيه و ارتباطها بسبل كسب العيش و الصراعات من خلال مشروع تعاضد (١) و التجارب التي سبقته في دارفور. يعتبر فهم ذلك التاريخ مسأله حيوية لفهم الحوكمة المحلية و الحقوق المرتبطة بالوصول للموارد الطبيعيه؛ تلك التي تدعم سبل كسب العيش و اليات فض النزاعات. فمجتمعات مشروع تعاضد (٢) ما زالت حتى يومنا هذا، تذكر التجارب الإيجابية لتنمية المجتمع و مناهج المشاركة في فترة الثمانينات، و التي انبنى عليها مشروع تعاضد. و مع تغيير الأوضاع في دارفور، تغيرت كذلك طرق الاستجابة الدولية و مستواها من العون و الحماية الإنسانية الى إعادة البناء و التعافي المبكر مع تركيز مضطرد على بناء الصمود و تعزيز الإدارة السلمية للموارد الطبيعيه.

لقد حدثت التغيرات القانونية و التشريعية في دارفور نتيجةً لتأثير صناعات السياسات الأجنبي و السودانيين على حد سواء. ففي الحقبة الإستعمارية، تم تبني العديد من القوانين و التشريعات التي كانت سائده في عهد سلطنة الفور، و الذي كان حكماً غير مباشر عبر نظام الإدارة الأهلية. و قادت إعادة تنظيم الحكم المحلي عقب الإستقلال (قانون الحكم المحلي عام ١٩٧١) الى تعديل الحدود الإدارية و اختزلت

سلطات الإدارة الأهلية في الدور الإداري، وهما عاملان أساسيان في إثارة الصراعات القبلية حول الحدود و حقوق الوصول الى الأرض في دارفور (بانق و عثمان و اخرين، 2005).¹ فعلى المستوى المحلي، قاد زوال نظم الحوكمة المحلية المهمة تلك الى فراغ حدثت على اثره متغيرات اعتبارية في ممارسات ادارة الموارد الطبيعية أفستت العلاقات المحلية. على سبيل المثال، ادت ممارسة اقامة المسورات الرعوية الخاصة، بصورة غير منظمه، الى ارباك النظام الرعوي و الحد من كفاءته مما قاد الى انخفاض كفاءة القطعان و زيادة وتيرة الرعي الجائر (بينكي، 1985). لا تزال الادارة الأهلية تمثل العمود الفقري في نظام الحوكمة المحلية، على الرغم من تاريخها المشوب بالتقلبات، و ذلك من خلال ادوارها العديدة في ادارة الموارد الطبيعية. الا ان عقدين من النزاعات فاقمت من التحديات التي تواجه مؤسساتها و اعرافها و جردتها من سلطتها و قدراتها الى حد ما. و على الرغم من هذا الضعف البائن، لا تزال هنالك قاعده قوية من الدعم المجتمعي لهذه الإدارات المحلية. و عندما يتم حشد هذا الدعم بصورة تستوعب الجميع يكون بإمكان الإدارات المحلية القدرة على معالجة قضايا المنافسة على الموارد و النزاعات.

لقد فاقم العجز التنموي و سوء الفهم و الأحكام المسبقة من ازمة سبل كسب العيش التي تواجه المزارعين و الرعاة على حد سواء. و لزمّن طویل تجاهلت السياسات الحكومية منتجي دارفور، بل و همستهم، و ركزت بالمقابل على ميكنة الزراعة. كذلك تمت مناصرة قضية استقرار الرحل بناء على فهم خاطئ حول عدم موائمة النظام الرعوي للحياة الحديثه و صعوبة تكييف الخدمات مع نمط حياة الرحل.

لقد غدى تركيز السياسات المتواصل على الزراعة اللامساواة و العداوات بين المجتمعات المرتبطة بسبل كسب العيش المختلفه (الزراعة و الرعي). و ما زال صدى ذلك الخطاب الإقصائي يتردد حتى يومنا هذا و ما زالت مشاركة الرعاة في المبادرات التنموية أقل من رصفائهم المزارعين. بيد أن كلتا المجموعتين عانتا من الإهمال و التهميش.

لقد كانت التجارب الباكورة للتنمية الدولية افضل من² حيث تركيزها على نقل التقانات لزيادة الانتاجية و كبح جماح تمدد الصحراء. فقد ساد العون الانساني، و المساعدات الغذائية تحديداً، خلال فترة السبعينات و الثمانينات. استمرت القليل من المنظمات غير الحكومية بعد مجاعة الثمانينات مركزةً على التخفيف من اثار المجاعة و الإستعداد للطوارئ. و قد كانت منظمة أوكسفام البريطانية رائدة في مناهج تنمية المجتمع بدمجها للتدخلات الفنية مع مشاركة المجتمع (ستارشان و بيترس 1997). «في السابق مارس القليل من مواطني منطقة سنابيل زراعة الأودية، إلا أن أوكسفام البريطانية دعمت زراعة الأودية من خلال تعريف المزارعين بزراعة الخضر» كما افاد احد ابناء قرية سنابيل في وادي جلدما. لقد شددت المنظمه على تمكين المجتمع و المرأة و مشاركة النساء، و اعترفت بالعلاقة التبادلية بين المزارعين المستقرين و مجتمعات الرحل. لقد كان أثر أوكسفام واضحاً من خلال العمل الميداني لهذا الموجز من خلال قدرات الناس و حكايات المجتمع و المؤسسات المحلية.

لقد بدلت حرب دارفور و الأزمه الانسانية التي تبعتها من مسار العمل الدولي في المنطقه على اعتبار ان التركيز انصب على تدخلات إنقاذ الناس و حمايتهم. و اعتبر بعض المعلقين ان المنافسة على الموارد الطبيعية تقود للنزاعات المجتمعيه و تتسبب في صراعات المزارعين و الرعاة. (عسل 2006 و برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2007). إلا أن الصراع في الواقع الدارفوري يمتاز بالتعقيد و ينشط به طيف واسع من الفاعلين. كما أن مستويات الصراع و أسبابه المتعدده، تترابط و تندمج مع بعضها البعض. رغم أن التدخلات على مستوى المجتمع يمكنها ان تعالج تحديات سبل كسب العيش و الصراعات المرتبطة بها، الا انه لا يتوقع منها ان تعالج الجذور العميقة و الهيكلية المرتبطة بالسياسه العامه ذات الصله بالفشل في إدارة الموارد الطبيعية و الفشل في مشاريع بناء السلام القومية و الدولية.

و قد ساد، في بعض الفترات، اعتقاد بأن الحرب قد انتهت و انه بالإمكان العمل بجد من أجل تحقيق التعافي، و بالتحديد بعد توقيع اتفاقيات السلام أو بعد مواسم أمطار ممتازة و متعاقبه يستفيد منها مختلف المنتجين. إلا ان النزاع لم يعالج في أي فترة و بصورة كاملة منذ اندلاع الحرب

1 - حدث ما يقارب الستة عشر خلافاً أو نزاعاً حول الحدود الإدارية للمجالس الريفية في جنوب دارفور لوحدها عقب انفاذ هذا القانون (بانق و عثمان و اخرون، 2005)

2 - كان البرنامجين الرئيسيين هما مشروع تنمية غرب السافنا في جنوب دارفور و برنامج جبل مرة للتنمية الريفية (JMRDP) في غرب دارفور

الشامله في العام ٢٠٠٣. و ظلت المظالم و المنافسه و التوترات و التي لم تحسم لصالح كل الأطراف تظل برأسها تارة بسبب فقدان الوصول للموارد الطبيعية و تارة اخرى بسبب التقييد أو المنع، و هو ما قاد في احيان كثيرة للنزاعات و العنف. هنالك اعتراف متزايد بأن عملية استعادة السلام في دارفور «تتضمن معالجة طرق حوكمة و إدارة الموارد الطبيعية على نطاق الإقليم» (برومويش ٢٠١٥). إلا ان الانتقال من نماذج الطوارئ الإنسانية التي تقوم على ايصال الخدمات و الإغاثة الى دعم الحوكمة السلمية للموارد الطبيعية على المدى الطويل يشكل تحدياً كبيراً» (برومويش ٢٠١٥). فعلى الرغم من الفشل البنيوي للتنمية، إلا أن هنالك دروساً تجب الإشارة إليها من هذا التاريخ. على سبيل المثال:

- إن الديمومة و الحيوية و التحول المستمر التي تميز قوانين وأعراف الموارد الطبيعية تعكس مرونتها و الخبرات و الثقة المجتمعية الموضوعه بها.
- إن مناهج التنمية بالمشاركة في الثمانينات كان لها أثر دائم من حيث دفع المجتمعات للعمل مع بعضها البعض، و هو الأمر الذي ما زال واضحاً حتى يومنا هذا.
- إن الأثر القصير للتدخلات الفنية، مالم تدعم و تصان، لن يستديم بل يمكن ان يضع المجتمعات في وضعية اسوأ على المدى المتوسط.
- إن تعزيز السلام يتطلب معالجة مسببات النزاع على المستوى الذي تحدث فيه من خلال السياسات و التشريعات المناسبة مع الاخذ بعين الاعتبار الروابط ما بين المستويات المختلفه.

يصف المربع (١) منهجية مشروع تعاضد (٢). إن مشروع تعاضد يبني على جهود التنمية السابقه و الناجحه من خلال التعلم من تجارب الماضي و خلق نقلات لتعزيز التكامل و التعاون السلمي بين المنتجين.

مربع (١). منهجية مشروع تعاضد (٢)

تتبنى منهجية مشروع تعاضد (٢) للموارد الطبيعيه على تجارب و خبرات واسعه في مجالات سبل كسب العيش و الموارد الطبيعية و على الصراع المتطاوّل في دارفور. بناءً على ما تم تعلمه من تجربة المرحلة الأولى من مشروع تعاضد (تعاضد ١)، يعترف تعاضد (٢) بالبعد التكاملي بين الزراعة و الرعي كتخصصي سبل كسب عيش و بأهمية صمودهما المشترك من اجل استدامتهما و علاقاتهما السلمية. و يقصد بالصمود المشترك أن صمود أي من الزراعة و الرعي يعتمد على صمود الاخر و ذلك بالمقابل يشكل علاقاتهما و صمودهما. و بغرض تحقيق ذلك، اتجه المشروع نحو منهجية أكثر شمولاً لا تقصي اي منهما عبر التحول من استهداف الأسر و المجتمعات الى استهداف «أحواض الموارد الطبيعيه»^٣ التي تتشارك فيها المجتمعات المختلفه الموارد الطبيعية في إطار منظومه ايكولوجية اجتماعية واحده.

تقوم المنظمات الشريكة في المشروع بتيسير أنشطه حوار ضمن إطار أحواض الموارد الطبيعية عبر مجموعات العمل المجتمعية و منتديات إدارة الموارد الطبيعية على مستوى أحواض الموارد المختلفه، و التي يعتزم أن تصبح منصات لبناء التوافق تسمح بالمشاركة و التفاوض و تقوي في نهاية الأمر تشريعات و هياكل الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. و يتم إكمال عملية تقوية تشريعات الموارد الطبيعية و المشاركة الواسعه ببناء و إدارة بنيات تحتية لزيادة انتاجية الموارد الطبيعية.^٤

3 - . يعرف تعاضد (٢) حوض الموارد الطبيعية بأنه منطقة كاملة يتم فيها تشارك الموارد الطبيعية.
4 - على سبيل المثال انشاء السدود الترابية، و إصلاح و سد الأخاديد و صيانة المشاتل و استصلاح المراعي و إقامة الغابات العامه، و بنوك التقاوى، و حصاد المياه.

الحوافز الإقتصادية: المشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في أزمنة تحولات استراتيجيات سبل كسب العيش

دور الحوجة الإقتصادية في تشكيل الحافز للمشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

في وادي جلدا، و وادي ابوحرمره، يفهم مستخدموا الموارد الطبيعية مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية كندخلات يجب أن تؤثر مباشرةً على وضعهم الإقتصادي من خلال تحسين الوصول للموارد الطبيعية و استخدامها و صيانتها. و بالنسبة للكثير ممن أجرينا معهم المقابلات في مناطق مشروع تعاضد فإن المشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية مشروطه بالجدوى الإقتصادية لهذه المشاريع و قدرتها على المساعدة في زيادة الإنتاج الزراعي و زيادة الوصول للمياه بالنسبه للمحاصيل و الماشية و صيانة الغابات و المراعي و رفع خصوبة التربه. و حقيقه، إن الطموح المشترك و الذي يشكل رؤية الناس لمستقبل الوصول للموارد الطبيعية هو زيادة وفرة هذه الموارد. و بينما كان هذا الطموح بالنسبه لبعض من قابلناهم مرتبطاً بتطلعات بيئية، كزيادة الرقعه الغابية، يربط الناس القيمه البيئيه بحوافز إقتصادية مثل توفير الظل للثروة الحيوانية و زيادة خصوبة التربه و تسويق الثمار الغابية. و بحسب أحد سكان منطقة سنابيل «أتمنى ان استيقظ باكراً و أجد المنطقة بأكملها مكسية بالخضرة.. تغطيها أشجار الهشاب و عندما تزورنا المنظمات تجد أن إنتاجنا من المحاصيل قد زاد و ازدادت معه أعداد ثروتنا الحيوانية».

إن الرفاه الإقتصادي يمثل المنظار الذي من خلاله يقيم الناس نجاح مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. إذ كلما زادت الفائدة الإقتصادية من المشروع، كلما ارتفع مستوى نجاحه في أعين افراد المجتمع. فهذه النجاحات إما ان يتم تحقيقها من خلال العمل مع مجموعه صغيرة من الأسر أو مجموعه من المجتمعات التي تتشارك ذات الموارد الطبيعية في حوض موارد طبيعية في منطقته بعينها. و بالنسبه للعديد ممن أجرينا معهم مقابلات في وادي ابوحرمره فإن زيادة الإنتاج الزراعي التي حققها المزارعون من أنشطة الري التي نفذها مشروع تعاضد، تعتبر مثالا على أهمية المكاسب الإقتصادية كحافز للمشاركة في أنشطة الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. فقد أشار العديد من سكان منطقة وادي جلدا الى أن المكاسب الإقتصادية التي حققتها الأسر التي شاركت في المجموعات الزراعية لمشروع تعاضد تعتبر مثلاً واضحاً على نجاح مشروع تعاضد. و رغم أن المكاسب الإقتصادية من مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية يمكن تلمسها بصورة واضحة على المستوى الأسري، فإن نجاح تلك المشاريع يمكن الحكم عليه على مستوى المجتمع و على مستوى أحواض الموارد الطبيعية كذلك. إن تغطية أنشطة الموارد الطبيعية (من حيث عدد و تنوع سبل كسب عيش الأسر المشاركة) يعتبر المنظار الذي من خلاله يقيم الناس نجاح مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية على مستوى المجتمع و مستوى أحواض الموارد الطبيعية. و عندما يسأل الناس عن المكاسب الإقتصادية على مستوى المجتمع فإنهم في العادة يركزون على توسيع المشاركة لأكثر عدد من الأسر. غير أن المشاركين في دراسته من مجتمعات تعاضد (٢) كان لهم اهتمام بالغ بأهمية عدم التمييز ضد أي مجتمع في الاستفادة من الأنشطة ذات الجدوى الإقتصادية و التي يتم تنفيذها على مستوى أحواض الموارد الطبيعية، بغض النظر عما اذا كانت مجتمعاتهم نفسها قد استفادت من مشروع تعاضد ام لا. و، إضافة إلى ذلك، ليس للناس أي رغبة في أنشطة يمكن أن تفيد مجتمعاتهم و تضر سبل كسب عيش سكان مناطق اخرى، و هو الأمر الذي يؤكد على حرص الناس على المجتمعات التي بتشاركون معها قاعدة الموارد ذاتها. لذلك فإنه من الأهمية بمكان لمنفذي مشاريع الموارد الطبيعية أن يضمنوا أن انشطتهم مصممه بطريقة لا تتسبب بالضرر للمجتمعات الأخرى لتفادي الإضرار بثقة المواطنين في منهجية الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (أنظر مربع ٢ و مربع ٣).

لقد اعتبر أفراد المجتمعات التي لم تستفد من أنشطة مشروع تعاضد رغم وقوعها في إطار حوض الموارد الطبيعية المستهدف مجتمعاتهم بالمهمشه من قبل المشروع. ففي وادي جلدا، على سبيل المثال، فإن المجتمعات التي لم تستفد من الأنشطة الزراعية توقع افرادها أن

يستفيدوا من أنشطة زراعة الغابات الشعبية التي كان مزماً أن تستهدف جميع مجتمعات حوض وادي جلدا. إلا أنه و بكل أسف فإن هذه الأنشطة لم تكمل، ما عنى أن هذه المجتمعات لم تحقق أي مكاسب مادية من المشروع (انظر مربع ٣). و على حد تعبير أحد أفراد دامرة⁵ أم

سيالة «لم تكن هناك عدالة في توزيع خدمات الموارد الطبيعية بين المجتمعات. لقد شعرنا بأن هذه الأنشطة مخصصة لمجتمعات بعينها دون الأخرى». إن الحفاظ على مصداقية أي منظمة غير حكومية، ناهيك عن منهجية الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، التي تهدف لتعزيزها، يتطلب الإلتزام بالتعهدات التي قطعتها على نفسها و على شفافتها و تواصلها الواضح فيما يتعلق بما يمكنها انجازه في حدود المدى الزمني للمشروع.

المربع 2. منهجية مشروع تعاضد في وادي ابوحمرة

في وادي ابوحمرة قرر منتدى إدارة الموارد الطبيعية تحسين إدارة الحوض من خلال إقامة التروس و السدود. وفي منطقة ام ضريسية، أنشأ المشروع سداً إعتراضياً لمنع جريان المياه خارج مجرى الوادي الرئيسي و سداً ترابياً آخراً لأغراض الري. أقام المشروع كذلك مجموعه من التروس في منطقة دار السلام لرفع منسوب الخزانات الجوفية.

كان للسدود التي تم انشاؤها في منطقة ام ضريسية اثر ايجابي على مناطق شنقل طوباية و ام ضريسية باعتبار أن مناطق شاسعه استفادت من خدمات الري في المنطقتين. قدم السدان خدماتهما لعامين متواصلين، إلا ان المواطنين في المنطقتين يطالبون بصيانتهم لأنهما يعانيان من التصدعات و الانهيارات في بعض اجزائهما و هو الأمر الذي يعزبه المجتمعان لعامين متتاليين من الفيضانات. لقد قامت منظمة كافود (احد شركاء مشروع تعاضد) باتخاذ خطوات لصيانة السدين استجابة لمخاوف المجتمعات. تؤكد هذه التجربة على أهمية المراجعة و الاستجابة لمتطلبات الجدوى الفنية و احتياجات الصيانة للمشاريع الهندسية و كذلك اثرها البيئي و الإجتماعي.

مربع 3. منهجية مشروع تعاضد في منطقة وادي جلدما

في وادي جلدما، ركز منتدى الموارد الطبيعيه على مسألة إزالة الغابات كمشكلة أساسية بالنسبة لإدارة الموارد الطبيعية في حوض إدارة الموارد الطبيعية، و تبنى المشروع توليفه من الاستراتيجيات بذاك الصدد. تضمنت هذه الاستراتيجيات رفع الوعي حول اضرار إزالة الغابات و نشر استعمال بدائل للحطب في عمل دعائم للابار و تسوير المزارع. كان للمشروع خطة لتأسيس مشتل مجتمعي لانتاج شتول الاشجار لاستخدامها كسور طبيعي للمزارع. و إضافة الى التصدي لمسألة ازالة الغابات هدف المشروع إلى دعم الاسر الضعيفه من خلال تحسين الري لزراعة الأودية من خلال إقامة مجموعات زراعية في مواقع متعددة و دعمها بمضخات الري.

و قد شعر اعضاء المجموعات الزراعية التي أسست و دعمت بالابار و مضخات الري بتحسن في مستوى الدخل. ففي أحد المجتمعات ضمت المجموعه الزراعية الرجالية كل رجال المجتمع في مزرعه واحده، يعملون فيها بنظام الورديات و يستغلون العوائد في الخدمات العامه للمجتمع مثل المدارس و المساجد. أما المجموعه النسائية فقد ساعدت العديد من النساء الفقيرات في زيادة دخلهن و الحفاظ عليه من زراعة الأودية. إلا أن نطاق أنشطة المجموعات الزراعية كان ضيقاً و استفادت منه أسر قليلة من المجتمعات الزراعية الرعوية. هذا العدد القليل من المستفيدين يمكن أن يعزى لصعوبة توزيع أراضي الأودية المحدوده لعدد كبير من الأسر الفقيرة. كل هذه المجموعات الزراعية تم تأسيسها في القرى الا ان أي منها لم يتم تأسيسه في دامرة على الرغم من ان معظم الرعاة ممن يسكنون الدمر يعملون في زراعة الأودية. إضافة الى ذلك، فقد اتضح أن المشاتل المجتمعية التي كان من المزمع ان تنتج شتولاً لحوض الموارد الطبيعية يتضح قد توقف العمل بها نتيجة لعدم توفر التمويل.

استراتيجيات سبل كسب العيش المتحولة في وادي جلدما و وادي ابوحمرة

إن التغيرات في سبل كسب عيش الناس في دارفور و التحولات التي تطرأ عليها لها تأثير كبير على الحوافز المتعلقة بالمشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. و تلعب الحوجة الاقتصادية المتزايدة دوراً كبيراً في توجيه تلك التحولات باتجاه الاقتصاد النقدي، وذلك لا يستثنى أحواض الموارد الطبيعية التي ينشط بها مشروع تعاضد. فالأسر التي تعيش في تلك المناطق تسعى لتأمين احتياجاتها من الغذاء و المال عبر استراتيجيات سبل كسب العيش التي يتبنونها.

لقد تغيرت الدوافع الاقتصادية عبر السنوات نتيجة لمتغيرات عديدة في الواقع. و كان للمتغيرات الديمغرافية (الزيادة السكانية و الهجرة)، و كذلك النزاعات المتطاولة و المعقدة، و موجات الجفاف المتكررة و الفيضانات أهمية بالغة في تشكيل تلك الدوافع. و لعب تحسن الوصول إلى الأسواق و توفر التقانات الزراعية كذلك دوراً في تلك التحولات. لقد كيفت المجتمعات في كلا حوضي الموارد الطبيعية سبل كسب عيشها مع تلك التغيرات المستمرة في الواقع. و في ذات الوقت، قادت هذه المتغيرات في الواقع الى تغيرات في طرق استخدام الموارد الطبيعية و في التشريعات التي تحكم الموارد الطبيعية.

لقد تزايد الطلب على الأرض و الموارد الطبيعية الأخرى في منطقتي حوض وادي ابوحمرة و حوض وادي جلدما بصورة كبيرة نتيجة للزيادة السكانية و الهجرة و تواجد النازحين. في وادي ابوحمرة، قادت موجات الجفاف في الأعوام ١٩٨٣\١٩٨٤ و كذلك في العام ١٩٩١ الى هجرة بيئية مكثفه من المناطق المتأثرة بالجفاف في شمال دارفور الى مناطق في حوض ابوحمرة تمتاز بإمكانات اقتصادية كبيرة و وفرة في الموارد الطبيعية. و استضافت مناطق وادي ابوحمرة العديد من النازحين بعد اندلاع الحرب في دارفور. و استقر العديد من رعاة الماشية الرحل من خلفيات قبلية متنوعة في كلا الحوضين بصورة كاملة أو قصروا من مسافات ترحالهم، و اصبحوا يعملون في الزراعه بصورة متزايدة.^٥ و حدث تقصير مسافات الترحال كنتيجة لقفل المراحييل و خسارة القطعان نتيجة للسرقات و أمراض الحيوان. و من العوامل الأخرى التي دفعت الرعاة للتقليل من مسافات ترحالهم تخوفهم من إنعدام الأمن في المناطق البعيدة و الحوجة لموازنة احتياجات الأسره من العماله، المرتبط بالتنوع المتزايد لسبل كسب العيش (سليمان و يانق ٢٠١٩). هذه التحولات في نمط الترحال طويل المدى تضع ضغوطاً متزايدة على موارد المراعي و المياه للماشية في المراعي القريبه من القرى (سليمان و يانق ٢٠١٩). علاوة على ذلك، نجد ان هنالك اتجاه عام لزيادة أعداد الماشية التي تحتفظ بها الأسر في القرى مع تحسن الأوضاع الأمنية و هو ما يتوافق بدرجة كبيرة مع نتائج التقييم الذي قام به مشروع تعاضد في شمال دارفور. و يقر سكان منطقة وادي جلدما بأن المراعي القريبه من القرى و المجتمعات لا تكفي لاحتياجات القطعان طوال العام.

بينما انخفضت احتياجات المياه بالنسبه للأسر الزراعية الرعوية خلال فترة الحرب، تزايدت احتياجاتهم من المياه للزراعه نتيجة لتبنيهم نمط الزراعه المستمرة (حيث تزرع الأرض طوال العام). تبنت الأسر الزراعية الرعوية بصورة واسعة نمط الزراعه المستمرة كاستراتيجية لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للنقود. إذ لا يمكنهم تلبية احتياجاتهم من النقود بالإعتماد فقط على الزراعه في موسم الخريف، في ظل تناقص المساحات الزراعية المتاحة للأسر. هذا التناقص في المساحات ناتج عن الزيادة السكانية في مناطق يتم فيها تأمين الوصول للأرض من خلال الورثة. و تزايدت وتيرة الزراعة المستمرة كذلك نتيجة لاضمحلال العوائد من خيارات كسب العيش الأخرى، وبالتحديد خسارة عوائد الثروة الحيوانية نتيجة لانعدام الأمن و تفشي امراض الحيوان في فترة الحرب.

و في حقيقة الأمر، فإن منطقة وادي جلدما تعتبر مثالا حياً على الوضعية المعقدة التي تعرضت لها سبل كسب العيش في دارفور خلال الأربعة عقود الماضية أو أكثر. لقد خسر سكان وادي جلدما حيواناتهم تحت الضغط المزدوج لجفافات الثمانينات و التسعينات و كذلك انعدام الأمن المرتبط لنزاعات دارفور المتشابهة. كما أثرت الدورات المتعاقبة من الجفافات على قطاع الصمغ العربي في وادي جلدما؛ إذ لم تستطع العديد من شجيرات الهشاب الصمود في وجه حدة جفافات الثمانينات و التسعينات.

6 - إن التنقل السفري هو ترحال طويل المدى بين مراعي موسم الجفاف و مراعي موسم الأمطار. اما التنقل الرعوي فهو الحركه اليومية للقطيع في منطقة ما (تيرنر و شليشت 2019)

و على الرغم من أن هذه الأحداث القاسية مثلت تحدياً حقيقياً لصدود سبل كسب العيش الأكثر تكيفاً مع أوضاع الإقليم، إلا أن بعض التطورات البيئية وفرت فرصاً وحافزاً اقتصادياً في الحصول على الموارد الطبيعية، ولكن باستراتيجيات مختلفة. هذه التطورات تشمل اكتمال طريق امدرمان و الذي اتاح للمزارعين فرصة الوصول لأسواق وسط السودان، كما سهلت من الوصول للتقانات الزراعية الحديثه مثل التراكاتورات و المضخات. وفي الوقت الذي وفرت فيه هذه التطورات فرصاً بالنسبة للمجتمعات الزراعية الرعوية في زيادة انتاجهم من الزراعة، فقد مثلت تحدياً بالنسبة للرعاة الرحل لأنها حدت من وصولهم لموارد المياه و المراعي. و تعترف الإدارات الأهلية و التنفيذيين في الحكومات المحلية بالتحدي الذي يواجهه الرعاة نتيجة للتوسع في زراعة المحاصيل. و بحسب المدير التنفيذي لمحلية دار السلام، «هنالك توسع في الأراضي الزراعية على حساب المراعي. في العام السابق، نظم الرعاة اعتصاماً أمام مباني المحلية لعدم وجود مرعى يمكنهم أخذ قطعانهم اليه. هنالك غزو لدار السلام من قبل المزارعين التجاريين و الذين يحصلون على تنازلات من الشيوخ و لا يتكفون أرضاً للماشية كي ترعى فيها.» يمكن القول باختصار بأن الحوافز الاقتصادية تمثل عاملاً مهماً في كيفية تطوير الناس لاستراتيجيات سبل كسب العيش المرتبطة بالموارد الطبيعية و التي لا ترتبط بالضرورة بمشاركتهم في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

تلعب الكثير من العوامل الخارجية دوراً في تحولات سبل كسب عيش الناس بالطريقه التي ترضي طموحاتهم الاقتصادية. و عندما يقوم الناس بتغييرات على استراتيجيات و ممارسات سبل كسب عيشهم، فإنهم قد يزهدون أو يتخلون تماماً عن الأعراف و القوانين التي نظمت مشاركتهم للموارد الطبيعية مع المستخدمين الاخرين. إن المثال الأكثر وضوحاً على التخلي عن نظم الحصول على الموارد الطبيعية هو زوال «الطلاق»⁷ الذي نظم وصول الرعاة للحقول بعد حصادها، مع زيادة وتيرة بيع مخلفات المحاصيل. أشار الناس في حوض وادي جلدما الى عدم السماح بالطلاق في اراضي الوديان لأن زراعتها مستمرة طوال العام. إن منع مزارعي الأودية للتطبيق يعيق وصول الرعاة الى مخلفات المحاصيل و مياه الأودية. و بنفس القدر، و بما أن الطلب يتزايد على الأراضي الأكثر إنتاجاً، و مع تزايد اعتبار أراضي الأودية على كونها ملكية خاصة، تزيد صعوبة وصول النساء الى هذه الأراضي (إلا كعمالة زراعية) (يانق و اسماعيل 2019).

و مع تزايد الضغوطات التي يعايشها المستخدمون الاخرون من تضعف منظومة الوصول للموارد الطبيعية، يصبح من الصعب تحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية المتمثلة في العدالة و التكامل والإستدامة.

إعادة بناء العلاقات و التماسك الإجتماعي: المشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية من خلال حافز بناء السلام

العلاقات كوسيلة يحقق الناس عبرها قدراتهم الكامنه في إدارة الموارد الطبيعية

يعتبر الزراعة و الرعي المهنتين الأساسيتين لغالبية سكان الريف في دارفور. و بنفس القدر، فهما نظامي سبل كسب عيش فرعيين متوائمين بصورة جيدة مع التذبذب البيئي الذي يميز بيئته الإقليم و الذي تمكننا من النمو و التطور المشترك في ظلّه. إن فهم الزراعة و الرعي كنظامين فرعيين يتضمن فهمهما كاستراتيجيتي سبل كسب عيش متداخلتين في إطار المنظومه الإجتماعية الأيكولوجية لدارفور(يانق و اسماعيل 2019).

لقد كان للممارسات الاجتماعية و العملية المتنوعه، و التي يتداخلان عبرها، الدور الأكبر في ذلك التطور المشترك لمنظومتي الزراعة و الرعي. هذا التداخل محكوم بمنظومه قانونية تنظم وصول المزارعين و الرعاة الى الموارد الطبيعية بالطرق السلمية. و بفهم الزراعة و الرعي كمنظومتين فرعيتين متداخلتين، فإن صمود أي منهما يعتمد على صمود الآخر، بمعنى أن الزراعة لا يمكن ان تصمد دون صمود الرعي و في ذات الوقت لا يمكن للرعي أن يصمد بدون صمود الزراعة.

7- الطلاق هو عرف شعبي يسمح لقطعان الرعاة بالوصول الى الحقول التي تم حصادها بغرض رعي حيواناتهم على مخلفات المحاصيل. يتم التفاوض حول موافقت الطلاق بين قيادات الإدارة الأهلية للمزارعين و الرعاة

و يشكل صمود كلتا المنظومتين الفرعيتين صموداً للمنظومة الإجتماعية الأيكولوجية لدارفور. فكلما زاد التكامل بين الزراعة و الرعي في دارفور، كلما صمد كلتا منظومتى سبل كسب العيش. وبذلك فإن بناء صمود المظومتين يصبح مسألة تقوية علاقات الأسر و الأفراد و المجتمعات المرتبطة بهما.

إن حوافز المشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية لا تحركها الدوافع الاقتصادية و حسب. وتشير نقاشاتنا مع الناس في وادي ابوحمره و وادي جلدا الى ان الناس من مختلف اطراف سبل كسب العيش يرون ان مسألة العلاقات تعتبر مسألة محورية في تعزيز الاستفادة من طاقاتهم الكامنه. و عند الحديث عن العلاقات بين مختلف مستخدمي الموارد، يذكر الناس العلاقة بين المزارعين و الرعاة بحسبها علاقه الأكثر اضطراباً. و من الواضح ان علاقة الرعاة بالمزارعين يمكن اعتبارها أكثر علاقه خربه بين مستخدمي الموارد الطبيعية في إقليم دارفور. و حدث ذلك نتيجة لعمليات تهميش و استغلال و اقصاء طويلة الأمد ووظف فيها فاعلون و طينيون و دوليون الاختلافات في سبل كسب العيش. إلا أن كل من الرعاة و المزارعين يشيرون الى انهم متعبون من العداوات و النزاعات المتطاولة، و انهم يريدون ان يمضوا قدماً نحو مستقبل يسوده التعاون و الاستقرار و التماسك الإجتماعي.

و يعتبر مواطنو وادي جلدا و وادي ابوحمره، الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعيه كمنهجية قابلة للنجاح في بناء التوافق حول حقوق مختلف المستخدمين في الوصول للموارد الطبيعية. إن الطبيعه التشاركية و الغير إقصائية للمنهجية هو ما يجعلها مخاطبةً لمجتمعات في نشر السلام و الترابط الاجتماعي، و منع النزاعات عبر الإعتزاز بحقوق جميع مستخدمي الموارد الطبيعية. و بالنسبه للعديد من مستخدمي الموارد الذين اجرينا معهم مقابلات فإن بناء السلام من خلال الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، يمكن تحقيقه فقط من خلال استصحاب جميع المستخدمين و جميع فئات المجتمع، و خصوصاً النساء و الشباب، في عملية التخطيط لمشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. و ترى المجتمعات ان تلك هي الطريقة المثلي لمقابلة احتياجاتهم في نشر التعاضد و التعاون. و بحسب كلام أحد المشاركين في دراسته « سيجمع ذلك الناس و يوحدهم».

و عندما يتحدث الناس عن طموحاتهم في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، فأنهم يربطون ذلك بممارسات و مبادرات الماضي و الحاضر. يرغب العديد من الزراع الرعويين في ان ينظم «الطلق» بنفس الكيفية التي كان ينظم بها في السابق، حيث كان الرحل يرسلون شيوخهم لتنسيق مواعيده مع شيوخ الزراع الرعويين. و يرى الزراع الرعويين ان ذلك هو السبيل الأمثل لاستعادة الثقة بين المجموعات المختلفه. و في حقيقة الأمر، هذه هي التحديات التي تتطلب تعاملاً صادقاً و اعتباراً كافياً من جميع أصحاب المصلحه.

لقد قام مشروع تعاضد بخطوات مهمه باتجاه احتواء جميع مستخدمي الموارد الطبيعية في حوضي وادي جلدا و وادي ابوحمره. و في كلا المنطقتين، تمكن المشروع من تأسيس منتديات إدارة موارد طبيعية تضمنت جميع المستخدمين. و انضوى العديد من اصحاب المصلحه تحت لواء جميع المنتديات التي أسسها المشروع بما في ذلك إدارات الغابات و الثروة الحيوانية و الزراعة على مستوى المحليات. و كان لهذه الخطوة التقدير البالغ عند المجتمعات التي تضع اعتباراً خاصاً لفكرة منتديات الموارد الطبيعية لدورها في تخطيط و تنفيذ و مراقبة و تقييم أنشطة الإدارة المتكاملة التي ينفذها مشروع تعاضد، و في تدعيم العلاقات بين مختلف المجتمعات و مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية في المنطقة. و يقود مشروع تعاضد تنفيذ أنشطة موارد طبيعية متنوعه بالتركيز على الري و الاستزراع الغاي.

و تعتبر محاولة المشروع لزيادة إنتاجية قاعدة الموارد الطبيعية خطوة مهمه نحو بناء صمود نظم الإنتاج التي تعتمد على الموارد الطبيعية. و بالمضي باتجاه العمل في أحواض الموارد الطبيعية هدف المشروع «لتقوية الأعراف و القوانين و الهيئات المحلية و تطوير إدارة الموارد الطبيعية. و سوف يؤسس مشروع تعاضد (٢) منصات للتفاوض و التعاون لمستخدمي موارد الطبيعية كانوا فيما مضى يعملون بصورة مستقلة عن بعضهم البعض من خلال مجموعات العمل المجتمعية».

إلا أن النقاشات حول كيفية توزيع خدمات الموارد الطبيعية الممولة عبر تعاضد (٢) سيطرت على المفاوضات في كلتا المنطقتين. و لم تتعاطى مع

القوانين و الأعراف التي تنظم الوصول للموارد الطبيعية. وبما أن تلك النظم المحلية لا تزال تتغير و تتحول، فهي تحدث اضطرابات في علاقات مستخدمي الموارد الطبيعية. لقد كشفت نقاشاتنا مع اصحاب المصلحة و مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية أن مسائل صعوبة الوصول للاراضي الزراعية و الطليق المبكر و قفل مسارات الماشية و انحسار مساحات المراعي و سرقة الماشية تمثل التحديات الرئيسية التي يواجهها الرحل و الزراع الرعويين.

و دون منهجية تجمع جميع أصحاب المصلحة في المستويات المختلفة (محلية و ولائية و قومية) لمعالجة هذه الأشياء، سوف تكون التدخلات الأخرى ذات أثر محدود على بناء صمود سبل كسب العيش في إطار المنظومة الاجتماعية الايكولوجية. و يمكن لمنهجية المشروع في الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية توفير منصات الحوار التي أسسها المشروع في ابتداء نقاشات بين مختلف اصحاب المصلحة حول كيفية تنظيم وصول مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية بطرق متكاملة و عادلة و مستدامة. و يعتقد بعض المستخدمين الذين حاورناهم ان للمنظمات غير الحكومية القدرة على دعم عمليات بناء التوافق حول حوكمة الموارد الطبيعية و انها يمكنها ان تحدث أثراً أكبر إذا ما قامت بالتعاطي مع هذه المسائل الحساسة. استثمر مشروع تعاضد في السنوات الست الماضية في فهم المسائل الإجتماعية و السياسية الحساسة المرتبطة بإدارة الموارد الطبيعية، و ذلك من خلال البحوث العملانية المرتبطة به. و إنه لمن الأهمية بمكان أن يطبق اتحاد تعاضد تلك الدروس بصورة أكثر عملية و استراتيجية، عبر التعاطي مع تداخل الموارد الطبيعية بصورة أوضح من خلال بناء القدرات و المشاركة الفاعلة و القصوى و في أعلى المستويات، بمعنى تضمين مستويات السلطة المختلفة لإعادة التفاوض و منح السلطات حول طرق جديدة للعمل. و في الواقع الدارפורي المشوب بالصراعات المتطاولة على مستويات مختلفة، يكون ضعف الإستيعاب الكامل للعمليات و العوامل التي تقود الى الصراعات غاية في الخطورة. و تعاضد تركة الإنقسامات التي خلفتها الحرب في دارفور، و التي كثيراً ما ترتبط بتخصصات سبل كسب العيش المختلفة (بمعنى ان مجموعات معينه تتخصص في رعي الماشية و أخرى تتخصص في الزراعة المطرية) من ذلك الخطر. فعلى سبيل المثال، و مع أن الرعي المتنقل

تمارسه مجموعات متنوعة تمثل طيفاً واسعاً من الهويات، فإن الرعي عادة ما يتم ربطه بصورة خاطئه مع المجموعات ذات الهوية العربية. و على الرغم من أن الكثير من أصحاب تلك الهوية العربية استقروا و امتهنوا الزراعة أكثر من الرعي، لا يعترف العديد من الفاعلين في مجال التنمية بأنهم مزارعون رغم ان ذلك التحول حصل قبل وقت طويل من نشوب الحرب في دارفور. إن الفشل في الاعتراف بذلك التحول يمثل السبب الرئيسي في إقصاء الرعاة من مشاريع التنمية الزراعية المختلفة. إن فهم تخصصات سبل كسب العيش كمكونات أساسية في المنظومة الإجتماعية الأيكولوجية العريضة لدارفور، يمثل المدخل السليم لتصميم برامج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بصورة حساسة لصراعات المنطقه. و عندما يعمل الفاعلين في مجال التنمية اخذين هذا الفهم بعين الاعتبار، سيتمكنون وقتها من الإسهام بصورة ايجابية في حل النزاعات عبر تعزيز التعاون بين مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية.

و بالمقابل، فإن التدخلات التي تستهدف تخصصاً واحداً، دون أن تعترف أو تفهم الطرق التي يتفاعل بها ذلك التخصص مع التخصص الآخر، قد تفاقم من الصراع بين الإثنين. على المستوى المحلي، هنالك محاولات للتعاطي مع هذه المسائل من خلال استعادة العلاقات بين مختلف المجتمعات و التعاطي مع احتياجات المستخدمين من خلال مبادرات مجتمعية. فعلى سبيل المثال، قامت الشبكة التطوعية لتطوير و مساعدة الريف، وهي إحدى منظمات المجتمع القاعدية العاملة في شمال دارفور، هذا العام بفتح أحد مسارات الماشية المارة بين منطقتي ام ضريسية و شنقلي طوباية في حوض وادي ابوحمرة. كان لهذه المبادرة التقدير الكبير عند العديد من الرحل الذين حاورناهم. و في ام ضريسية، يوجد شيخ يختص في التوسط بين المزارعين و الرعاة حين نشوب اي خلاف. و في دار السلام قام قادة المجتمع بتنظيم زيارة لشيوخ الرحل الموجودين في المنطقة بغرض استعادة العلاقات المفقودة معهم. علاوة على ذلك، تحرص مجتمعات وادي ابوحمرة على الحصول على موافقة بعضهم البعض قبل تنفيذ أي تدخلات مائية يمكن ان تؤثر على وصول مجتمعات اخرى للمياه. هذه التجارب المحلية تمثل فرصة للفاعلين في مجال التنمية و صناعات السياسات في تعزيز المنظومات القانونية المعززة للتعاون حول الموارد الطبيعية.

رؤية المجتمع لكيفية تنفيذ مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

من الحوارات التي أجريناها مع الناس في المنطقتين موضع الدراسة وجدنا انهم يرون أن قيم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية المتمثلة في التكامل والعدالة والاستدامة تعتبر قيماً أساسية لأسباب متنوعة. والسبب الأساسي وراء اهتمامهم بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية هو تنظيم الوصول للموارد الطبيعية المشتركة للمستخدمين المختلفين بالاتفاق على قواعد واضحة تحكم الوصول للموارد الطبيعية. وبالنسبة لهم، فإن القيام بذلك من شأنه تنظيم الوصول للموارد الطبيعية من خلال التوفيق بين احتياجاتهم المختلفة في المواسم المختلفة عبر اتفاقات مقبولة للجميع.

هنالك اتفاق بين مختلف اصحاب المصلحة الذين حاورناهم في حوضي الموارد موضع الدراسة، حول المنهجية التي يجب تبنيها لتحقيق أهداف الموارد الطبيعية. إذ يتفقون أن منهجاً متكاملاً يمكن أن ينجح عبر توليفه من بناء التوافق ورفع الوعي ودعم سبل كسب العيش. فيما يتعلق ببناء التوافق، يرى الجميع ان مؤتمراً للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في مختلف احواض الموارد الطبيعية، هو الطريق الأمثل لجميع اصحاب المصلحة ومستخدمي الموارد الطبيعية لتنظيم وصولهم للموارد الطبيعية بصورة مستدامة. كما يرون انه يجب ان يتم تمثيل المستخدمين المختلفين عبر اداراتهم الأهلية بينما يتم تمثيل النساء والشباب عبر قيادات جمعياتهم. وفي اثناء تلك المؤتمرات يجب ان يناقش مستخدموا الموارد الطبيعية إشكالات الموارد الطبيعية الأساسية بالنسبة لهم بهدف محاولة الوصول لاتفاقات حول الية حلها. وحتى تتسم تلك المؤتمرات بالمصداقية والمشروعية يجب ان تحمي تلك الاتفاقات حقوق جميع مستخدمي الموارد الطبيعية وأن تقوم الحكومه بدعمها. إن الحجة الأساسية لجميع المستخدمين واصحاب المصلحة هي أن بناء التوافق حول الموارد الطبيعية له أولوية قصوى لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، إلا انهم يرون ان ذلك التوافق لا يمكن أن يحدث دون رفع الوعي حول أهمية الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بين قيادات الإدارة الأهلية وكذلك المزارعين والرعاة. كما يجب ان يركز رفع الوعي على مسائل الإستدامة والعدالة بينما يسعى لتعزيز التعايش والتسامح بين المجتمعات وداخل المجتمعات. و شدد بعض المشاركين في الدراسة على أهمية الدور الذي تلعبه المنصات الإعلامية وبالتحديد محطات الراديو في رفع الوعي العام حول مميزات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

أخذين بعين الإعتبار التحديات الإقتصادية والبيئية التي تواجه المجتمعات، شدد كل من حاورناهم من اصحاب مصلحة و افراد مجتمع على وجوب معالجة بعض المسائل. ومن ضمن هذه المسائل، ركز المشاركون على أهمية دعم سبل كسب العيش وتوفير بدائل الطاقة. ويمكن لذلك أن يحدث من خلال رفع إنتاجية الموارد الطبيعية لخفض الطلب على الأراضي وتقليل المنافسه بين مختلف المنتجين. ومن ذلك المنظور، فإن الإنتاجية يمكن ان يتم تعزيزها من خلال توظيف التمويل في استزراع الغابات وخدمات المياه للزراعة والرعي والإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية.

وبالنسبة للكثير من اصحاب المصلحة فإن بيع الحطب واستعماله كوقود للطبخ تعتبر استراتيجيات ضارة يتبناها الناس للتكيف مع المصاعب الإقتصادية التي يواجهونها، ومع عدم توافر بدائل للطاقة لهم. هذه الاستراتيجيات الضارة منتشرة على نطاق واسع، وهي السبب الأساسي في إزالة الغابات في كلا الحوضين. ويرى أصحاب المصلحة انه من دون خلق فرص لتوظيف الشباب ومن دون توفير بدائل للطاقة، فإنه سيكون من الصعبه مكان منع هذه الاستراتيجيات الضارة وأن معدلات ازالة الغابات ستزداد.

الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية كعملية تتطلب استصحاب جميع اصحاب المصلحة

إن تضمين مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في المنظومة القانونية المعنية بالموارد الطبيعية المشتركة في أي حوض موارد طبيعية، تعتبر عملية «متعددة اصحاب المصلحة» وتستلزم الدعم من كل الفاعلين في مستوياتهم المختلفة. وفي حواراتنا مع مختلف مجموعات سبل كسب العيش، عبروا عن توقعاتهم فيما يتعلق بتصوراتهم لدور الإدارة الأهلية والحكومة والمجتمعات والنساء والشباب في تحقيق هدف الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في الحوض الذي يتشاركونه.

و فيما يلي نستعرض بعض هذه التوقعات.

الإدارة الأهلية

إن دور الإدارة الأهلية في تنظيم الوصول للموارد الطبيعية يواجه العديد من التحديات القانونية و السياسية، إضافة الى تحديات اخرى تتعلق بالقدرات. إلا ان المجتمعات في كلتا المنطقتين يعترفون بالدور المهم للإدارة الأهلية في تنظيم الوصول للموارد الطبيعية. و بحسب إفادات أحد مزارعي شنقلي طوباية فإنه «لا شئ أفضل من العرف في السودان. إن الإدارة الأهلية تعرف هذه الأعراف و لدى قادتها القدرة على توحيد الناس».

إعتبر جميع من قابلناهم ان قيادات الإدارة الأهلية هم الممثلون الأفضل للمجتمعات في اي عملية تهدف لبناء التوافق حول الموارد الطبيعية، تبعاً لخبراتهم المتراكمه في تنظيم الوصول للموارد الطبيعية و اي نزاعات تنشب حولها. إن الاحترام الذي تحظى به الإدارة الأهلية داخل المجتمعات يؤهلها للعب دور في رفع وعي المجتمعات حول الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية و قياداتها في تنفيذ الاتفاقات مع المجتمعات الأخرى التي يتشاركون معها أحواض الموارد الطبيعية.

الحكومة

على الرغم من دورها المحدود في تنظيم الوصول للموارد الطبيعية و في تعزيز خدمات الموارد الطبيعية في كلتا المنطقتين، فإن للناس توقعات كبيرة من الحكومة فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. و ما زال الناس حتى يومنا هذا، يذكرون الدور الإيجابي الذي كانت تلعبه في الماضي الهيئة القومية للغابات في حماية الغابات من خلال تواجدها في تلك المناطق، و هو الأمر الذي ساعدها في حراسة الغابات بكفاءة. و فيما يتعلق بالأدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، فإن الحكومة يتوقع منها ان تلعب دوراً أساسياً في بناء العلاقات بين المجتمعات من خلال تيسير الحوار بين الإدارات الأهلية في المناطق المختلفة. إن دور الوسيط ذلك يتوقع ان يتم تعزيزه بالدعم الفني و المالي لمشاريع إدارة الموارد الطبيعية التي تعزز مبادئ الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في أحواض الموارد المختلفة. علاوة على ذلك، يرى الناس أن على الحكومة ان تلعب دور الضامن الأساسي للأمن. و كذلك يجب ان تلعب دوراً أساسياً في حراسة الغابات و حماية مسارات الماشية و أمن الناس و ممتلكاتهم بصفة عامة.

المجتمع

على الرغم من أن الناس يتوقعون ان تلعب الإدارة الأهلية دوراً قيادياً في التفاوض حول تنظيم الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في حوض الموارد المعني، إلا أن احترام افراد المجتمع و التزامهم بتلك النظم يعتبر غاية الأهمية في تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. و يعتقد ان العمل الجماعي في اشكاله المتعدده مثل النفيرر⁸ يعتبر دوراً أساسياً تلعبه المجتمعات في تدخلات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، لما لذلك من أهمية في تعزيز الشعور بملكية اي خدمات يتم تأسيسها و في ضمان استدامتها. و داخل المجتمعات، فإن هنالك أدواراً محددة ترتبط بالنساء و الرجال. لقد اوضحت حواراتنا ان ضمان مشاركة النساء و الشباب في مبادرات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية يستلزم مشاركة جمعيات المرأة و الشباب في أي عملية بناء توافق و أي منتديات يتم تكوينها بغرض اتخاذ القرارات. و على الرغم من أن دور النساء عادةً ما يتم اضعافه بالأعراف الإجتماعية، فإن العديد من الرجال و النساء ينظرون لمشاركتهم في تطوير تشريعات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في أحواض الموارد التي يعيشون فيها كمسألة مهمة لتعزيز ادوارهم فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية.

و اكد غالبية من حاورناهم على أهمية الإستفادة من طاقات و ابداعات الشباب في المساهمة في انجاح مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. إن مستوى تعليم الشباب، و الذي عادة ما يفوق باقي مكونات المجتمع، هو السبب الذي يدفع المجتمع لاعتبارهم مجموعته مبدعه و خلاقة يمكنها ان تقدم افكاراً جديدة تساهم في تحسين الممارسات المتعلقة بالموارد الطبيعية. كما ينظر الى الشباب على انهم فاعلون اساسيون في بناء السلام، لأن شبكات علاقاتهم؛ و التي عادة ما تتعدى الحدود الجغرافية و القبلية، تمكنهم من بناء العلاقات بين مختلف المجتمعات.

8 - العمل الجماعي الذي يهدف لدعم اسرة ما او تحقيق منفعة عامة.

إن خبرات المنظمات الغير حكومية و مساهماتها تحظى بتقدير كبير من قبل كل الذين حاورناهم. و يتوقع جميعهم أن تقود المنظمات الغير حكومية تدخلات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية و بناء السلام باستخدام مناهج فنية تدعم استعادة العلاقات بين المجتمعات. إضافة الى ذلك، فإن للمنظمات غير الحكومية دورا في بناء قدرات الفاعلين المحليين فيما يتعلق بمناهج الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية و كذلك إدارة و مراقبة و تقييم تدخلات ادارة الموارد الطبيعية.

المناقشة و الخلاصة

تمكنت منظمات اتحاد تعاضد و منذ المرحلة الأولى للمشروع من تكييف و تعديل منهجية المشروع من خلال النقد المتواصل لعملهم بهدف تعزيز اثر المشروع. كما مثل الانتقال من منهجية استهداف الاسر و المجتمعات الى منهجية استهداف احواض الموارد الطبيعية التي تشاركها تخصصات سبل كسب عيش مختلفة تحولاً طموحاً. و تضمن هذا التحول تغييراً مفاهيمياً يستوعب الرعي و الزراعة كتخصصي سبل كسب عيش متكاملين ضمن منظومة اجتماعية إيكولوجية واحدة. تشير نتائجنا الى ان حوافز مستخدمي الموارد الطبيعية للمشاركة في الموارد الطبيعية ترتبط بالمكاسب الاقتصادية الناجمة من دعم سبل كسب العيش و كذلك من استعادة العلاقات بين مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية. تلعب المكاسب الاقتصادية دورا كبيرا في تشكيل حافز المشاركة في تدخلات الموارد الطبيعية. فبالنسبة لهذه المجتمعات يجب ان تدعمهم تلك التدخلات في تحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة تساعدهم في الإيفاء بمتطلبات معيشتهم. يمكن تحقيق ذلك عبر تحسين فرص الوصول للموارد الطبيعية و استخدامها و الحفاظ عليها. و الجدير بالذكر ان الحافز الإقتصادي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من التحولات التي تطرأ على سبل كسب العيش الدارفورية، في واقع يمتاز بالعديد من التحديات و الفرص لتنمية سبل كسب العيش. لقد قادت أنشطة مشروع تعاضد التي ركزت على الري الى تطور ملحوظ في الحالة الإقتصادية للأسر و المجتمعات المستفيدة في وادي جلدما و وادي ابوحمره. الا ان اثر هذه النشاطات كان له ان يكون اكبر من ذلك لو ان توزيع تلك الأنشطة كان اكثر شمولاً.

إن الحافز الإقتصادي ليس هو الحافز الوحيد للمشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. و يعترف اصحاب استراتيجيات سبل كسب العيش المختلفه بضرورة تنظيم الوصول للموارد الطبيعية بصورة تحفظ علاقاتهم مع بعضهم البعض. و تعود جذور هذا الاعتراف الى تاريخ طويل من التكامل بين مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية و يرتبط كذلك بتجارب الماضي القريب التي اتسمت بتخريب علاقاتهم في اعقاب حرب دارفور و اثرها على المنظومة القانونية للموارد الطبيعية. و تعتبر مسألة تخريب العلاقات بين مختلف المنتجين و اثرها على المزارعين و الرعاة ذات أهمية بالغة. هذا بالإضافة الى ما تعكسه مشاهدات هذا البحث و البحوث الأخرى لمشروع تعاضد من ان كلتا المجموعتين تتطلعان لمستقبل سلمي. كما ان هنالك نماذج لمبادرات محلية جادة لاستعادة العلاقات و التعاون بين المزارعين و الرعاة. تمكن مشروع تعاضد في شمال دارفور من تحقيق نجاحات مهمة في تعزيز منهجية احتوائية و غير اقصائية لإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. و في كلا حوضي الموارد اللذين زرنهما في اطار اعداد هذا الموجز، تمكن المشروع من تأسيس منتديات موارد طبيعية بتمثيل من مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية (مزارعين و رعاة)، و من المكاتب الحكومية، و كذلك منظمات المجتمع المدني المحلية. و اشار جميع من حاورناهم من مستخدمي موارد، و أعضاء منتديات الموارد، و موظفي الهيئات الحكومية الى ان المنتديات وفرت مساحة لجميع مستخدمي الموارد في كل المجتمعات لتخطيط و تنفيذ أنشطة مشروع تعاضد (٢) المتعلقة بالموارد الطبيعية. كما اجتمعت منتديات ادارة الموارد بصورة دورية لمتابعة تقدم تنفيذ أنشطة المشروع.

إن الجهود المبذولة في تفعيل منتديات الموارد الطبيعية تعتبر خطوات مهمة باتجاه الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية في دارفور. ان التحول نحو العمل في احواض الموارد الطبيعية ذات سبل كسب العيش المتكاملة يعتبر تحولاً جذرياً بالمقارنة مع العمل الإنساني الذي ظل قائماً على استهداف الأسر و المجتمعات لأكثر من عقد من الزمان. و إن العمل في أحواض الموارد الطبيعية له أهميته من حيث الحرص على الحساسية تجاه الصراعات، و كذلك من حيث بناء الصمود. و هو يعنى بضرورة الفهم الجيد للواقع، و بالتحديد الطريقة التي ترتبط بها الموارد الطبيعية بالنزاعات المحلية.

بناءً على هذا الفهم، يجب ان تستصحب المشاريع الطريقة التي تؤثر بها أنشطتها على واقع الصراع لضمان اثر ايجابي على العوامل المحلية للصراع و للحد من خطر اشعال المظالم و الصراعات.

فيما يتعلق بحساسية الصراع، تشير تجربة مشروع تعاضد الى العديد من النجاحات. و بصفة عامة، فإن المساحة التي وفرتها منتديات الموارد الطبيعية تحظى بالكثير من التقدير لما لها من دور في تعزيز الترابط الإجتماعي بين المجتمعات الموجودة في حدود احواض الموارد. إن مساهمة المشروع في تعزيز الترابط الإجتماعي، برز عندما قامت لجنة السلام التابعة للمشروع في شمال دارفور بدعم المزارعين و الرعاة في حل نزاع حول احد مسارات الرعي الو الذي كان مغلقاً في منطقة «ازاقره» شمال الفاشر (ساتي و سليمان و اخرون، ٢٠٢٠). دون تلك المبادرة، كان من الممكن ان تنجم العديد من الأضرار للمحاصيل و كان يمكن للنزاع ان يأخذ منحىً اكثر عنفاً.

و رغم أن المشروع يعكس قدرات مؤسسية في التوجه نحو بناء صمود حساس للصرعات، فإن منهجيته شابها بعض الضعف. فيما يتعلق بنقاط الضعف العملية، هنالك ثغرات في تمثيل الرحل في وادي ابوحمره. و على الرغم من ان بعض مجموعات الرحل استفادت من أنشطة المشروع، الا انه لم يتم استيعاب جميع مجموعات الرحل في منتدى الموارد الطبيعية.

و في وادي جلدما، كانت مشاركة الرحل في منتدى الموارد الطبيعية واضحة و لكنهم لم يستفيدوا من اي من أنشطة ادارة الموارد الطبيعية. إن استبعاد بعض مجموعات الرحل لا يرتبط بمشروع تعاضد (٢) و حسب، و لكنها في حقيقة الأمر مشكلة كبيرة تواجه برامج عديدة و متنوعه في دارفور. إلا ان مشروع تعاضد (٢) يعتبر في وضعية تؤهله لالية استيعاب اكثر شمولاً. يمكن للمشروع ان يتعلم من تجارب الماضي التي تمكن من خلالها الفاعلون في مجال التنمية من العمل مع هذه المجموعات في تدخلات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية مثل ترسيم مسارات رعي الماشية.

إضافة الى تلك الثغرات المرتبطة بتمثيل و استيعاب المجموعات المستهدفة، فقد شابت أنشطة إنشاء خدمات الموارد الطبيعية بعض القصور، و أثر ذلك على منهجية المشروع في المنطقتين موضوع الدراسة. و في وادي جلدما خطط المشروع لبناء مشتل شعبي في احد القرى بغرض انتاج شتول الأشجار لكل المناطق الموجوده في حوض الموارد، الا ان البناء لم يكتمل. و في وادي ابوحمره، انشأ المشروع سدّان حدثت بهما اضرار بالغه عقب سنه من الإنشاء. يستطيع المشروع القيام بمجهودات لمعالجة هذه الأضرار و ضمان إقامة منشآت بنيات تحتية وفقاً لدراسات جدوى فنية محكمة و اعتماداً على دراسات لتقييم الأثر الإجتماعي و البيئي لتلك المشاريع.

و على الرغم من النجاحات العديدة للمشروع في أنشطة تعزيز الحوار و الأنشطة الفنية الأخرى، الا ان الإنخراط في مسائل الحوكمة التي يواجهها مستخدموا الموارد الطبيعية مثل قصورا بنويماً للمشروع. لقد استغرقت منتديات الموارد الطبيعية في كلتا المنطقتين نفسها في نقاشات حول تنفيذ أنشطة مشروع تعاضد (٢). إلا ان هذه المنتديات بإمكانها ان توفر مساحه للنقاش حول الحفاظ على حقوق عادلة في الوصول للموارد الطبيعية، أو كيفية تفادي الأضرار التي يمكن ان تنجم عن احداث كالتطبيق المبكر و قفل مسارات الماشية، أو كيفية تبادل المدخلات بين المزارعين و الرعاة. و في حقيقة الأمر، تمثل هذه المسائل الهواجس الملحة لمستخدمي الموارد الطبيعية في كلتا المنطقتين بصفة خاصة و في ارياف دارفور بصفة عامة. إن استكشاف الفرص لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية يتطلب استكشاف فرص و استراتيجيات تفعل الحوار حول الحوكمة بين مختلف مستخدمي الموارد الطبيعية.

أخذين بعين الإعتبار التعامل الحديث نسبياً للمشروع مع مسألة الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، فإن منهجية المشروع لم تستفد من طاقاتها الكامنه بالصورة المثلى. إن الدروس المشار اليها في هذا الموجز من تجربة مشروع تعاضد (٢)، توفر فرصاً للتعلم و التطور. لقد مثل التحول نحو العمل في احواض الموارد الطبيعية و تطبيق منهجية الأحواض تلك في ولايات دارفور الخمس نقطة قوة اساسية. سيستفيد شركاء مشروع تعاضد بصورة استراتيجية من التعاطي النقدي مع الاستراتيجيات و المناهج و الممارسات التي يتبنونها من اجل تحقيق أهداف المشروع. و لا يتوقع لكل أنشطة المشاريع أن تنجح، بما ان مشاريعاً (كتعاضد) تعمل في مناطق صعبه و ذات مشاكل معقده (قلينستر ٢٠١٩). ان النجاحات التي دلت عليها دراسات الحالات في تعزيز المشاركة و التوجه نحو تكامل اكبر، من شأنها ان تحقق اثاراً ذات استفادته اعلى بكثير من اي اصلاحات فنية قصيرة المدى، هذا بالطبع اذا ماكان هنالك أي شيء يمكن تعلمه من تجربته السابقه. و هذه هي الجوانب التي يجب ان يتعلم منها مشروع تعاضد و ان يستثمر بصورة اكثر كفاءة في تقوية صمود هيكله لسبل كسب العيش مدعوماً بمنظومه قانونية للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية ضمن منظومة اجتماعية ايكولوجيه أوسع.

التوصيات

1. يجب أن يسعى اتحاد تعاضد للتعلم من التجارب السابقة للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية في إقليم دارفور، و ان يعترف شركاء الإتحاد بأن هنالك أحواض موارد طبيعية في مناطق عدة لها تجارب تاريخية في هذا المجال تؤهلها لأن تقوم بتبني مناهج المشاركة، و أن تصبح نماذج لتكامل حساس للنزاعات بين المستخدمين.
2. بما أن العامل الإقتصادي و بناء السلام يمثلان الحوافز الأساسية للمشاركة في مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية، فإنه من المهم ان تأخذ المشاريع المستقبلية و كذلك التي يجري تنفيذها حالياً هذين العاملين بعين الاعتبار. يجب ان تدعم سبل كسب العيش التي تعتمد على الموارد الطبيعية بتدخلات تسهم في تحسين الوضع الإقتصادي لجميع المستخدمين دون تمييز، و أن تدعم التوافق حول أعراف و قوانين لا تميز ضد أي من المستخدمين. وفي هذا الاطار فإن بناء الصمود لا يمكن إختزاله في تحسين الأوضاع الإقتصادية، بل انه يجب ان يأخذ بعين الإعتبار بناء العلاقات بين المستخدمين.
3. هنالك فرص لتشارك التجارب و الدروس المستفادة بين مختلف احواض الموارد، و من التجارب الأخرى للفاعلين في مجال التنمية من خلال التعاون و التواصل و مشاركة خبرات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية بما يساعد في خلق فهم مشترك و ذاكرة مؤسسية جمعية لجميع هؤلاء الفاعلين. على سبيل المثال، سيكون من المفيد مشاركة الدروس، من اخفاقات و نجاحات تجارب الفاعلين المختلفين، و مناهج عملهم المناسبة، و الكيفية التي يمكن عبرها اعادة تطبيقها.
4. نجحت برامج العمل الإنساني في دارفور في الإنتقال بين نماذج مختلفه للعمل، وتطلب ذلك الكثير من المرونة في سبيل عمليات الانتقال الصعبة و المعقدة تلك. ذات استدامه اعلى بكثير من اي اصلاحات فنية قصيرة المدى، هذا بالطبع اذا ماكان هنالك أي شيء يمكن تعلمه من تجربته السابقة. و هذه هي الجوانب التي يجب ان يتعلم منها مشروع تعاضد و ان يستثمر بصورة اكثر كفاءة في تقوية صمود هيكله لسبل كسب العيش مدعوماً بمنظومه قانونية للإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية ضمن منظومة اجتماعية ايكولوجية أوسع. على سبيل المثال، من التنمية الى الإغاثة و من إدارة الموارد الطبيعية الى الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية. هنالك دروس مهمه بالنسبة للمستقبل القريب و من أهمها ان هنالك حوجه ماسة لان نكون «حساسين للصراعات» و أن نحرص على مشاركة النساء و الرجال في اي مسعى لبناء التوافق أو أي نشاط يهدف لتأسيس مواقع لاتخاذ القرار للتحقق من مشاركتهم في مبادرات الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.
5. لمجتمعات دارفور خبرات تراكمت عبر سنوات طويلة في التعامل مع إدارة الموارد الطبيعية في الإقليم. كما و تحفل الذاكرة المجتمعية بالعديد من الطرق التقليدية للوصول الى توافق حول إدارة الموارد الطبيعية. ستنجح مشاريع الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية إذا تعلمت من تلك التجارب و طورتها بما يخدم تحقيق أهداف الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية.

- Assal, M. A. M. (2006). "Sudan: Identity and conflict over natural resources." *Development* 49 (3): 101-105.
- Behnke, R. H. (1985). Open-range management and property rights in pastoral Africa: A case of spontaneous range enclosure in South Darfur, Sudan. Paper 20f. Overseas Development Institute, Pastoral Development Network, London.
- Bromwich, B. (2015). "Nexus meets crisis: A review of conflict, natural resources and the humanitarian response in Darfur with reference to the water-energy-food nexus." *International Journal of Water Resources Development* 31(3): 375-392.
- CRS. (2017), *Taadoud II: Continuing the Transition to Development*: Catholic Relief Services. Project Document
- Glennerster, R. (2019). Lessons from a year at DFID. https://medium.com/@DFID_Research/lessons-from-a-year-at-dfid-d11d9947f90.
- Satti, H. A., Sulieman, H., Young, H. & Radday, A., 2020. Natural Resources Management: Local Perspectives from North and Central Darfur, Boston: Feinstein International Center.
- Strachan, P. and C. Peters. (1997). *Empowering Communities: A casebook from West Sudan*. Oxfam GB: Oxford.
- Sulieman, H. and H. Young. (2019). Transforming pastoralist mobility in West Darfur: Understanding continuity and change. Building Resilience in Chad and Sudan (BRICS) project. Concern Worldwide and Feinstein International Center, Friedman School of Nutrition Science and Policy at Tufts University, Boston.
- Turner, M. D. and E. Schlecht. (2019). Livestock mobility in sub-Saharan Africa: A critical review. *Pastoralism: Research, Policy and Practice* 9 (13). doi:<https://doi.org/10.1186/s13570-019-0150-z>.
- United Nations Environment Programme (UNEP). (2007). Sudan, post-conflict environmental assessment. UNEP, Nairobi.
- Young, H., A. M. Osman, Y. Aklilu, R. Dale, B. Badri and A. J. Fuddle. (2005). Darfur: Livelihoods under Siege. Feinstein International Center, Friedman School of Nutrition Science and Policy at Tufts University, Boston.
- Young, H., and M. A. Ismail. (2019). Complexity, continuity and change: Livelihood resilience in the Darfur region of Sudan. *Disasters special issue: Resilience from the ground up* 43 (S3): S318-S344.